المؤتمر العلمي الدولي الثاني
لكلية القانون بالجامعة البريطانية
«العدالة المناخية والاتجار بالبشر وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي»

٢٨ يوليو ٢٠٢٢م

فندق رينيسانس بالقاهرة

المنعقد على هامش مسابقة كريستوف هاينز للمحكمة الصورية الإفريقية لحقوق الإنسان

بالتعاون مع	راعي المؤتمر
مركز حقوق الإنسان بجامعة بريتوريا بجنوب أفريقيا	معهد راؤول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بالسويد

رئيس المؤتمر

أ.د. حسن عبد الحميد

عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر

المقرر العلمي للمؤتمر

إبراهيم صبره – المدرس المساعد بكلية القانون

المقرر العلمي المساعد

أحمد عبد الجواد – المدرس المساعد بكلية القانون

اللجنة التنظيمية للمؤتمر

مريم علام وفرح صيام – المدرسان المساعدان بكلية القانون

مريم أبو المجد – المعيدة بكلية القانون

غادة مصطفى ونسرين محمد – الفريق الإداري بكلية القانون

مُعد التقرير

مريم أبو المجد – المعيدة بكلية القانون

مقدمة:

امتدادًا لفاعليات الدورة الحادية والثلاثين لمسابقة كريستوف هاينز للمحكمة الصورية الإفريقية لحقوق الإنسان، نظمت كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان بجامعة بريتوريا بدولة جنوب إفريقيا، ورعاية معهد راؤول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بالسويد، المؤتمر العلمي الدولي الثاني تحت عنوان: «الاتجار بالبشر والعدالة المناخية وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي: المنظور القانوني والفلسفي لحقوق الإنسان»، الذي انعقد حضوريًّا وافتراضيًّا، يوم الخميس الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٢ بفندق رينيسانس بالقاهرة الجديدة، برئاسة الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد – عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، وبالتقرير العلمي لكل من إبراهيم صبره، وأحمد عبد الجواد- المدرسان المساعدان بالكلية. شهد المؤتمر حضور لفيف من الخبراء والأكاديميين والطلاب المشاركين في المحكمة الصورية من قرابة ثلاثين دولة إفريقية، إضافة إلى نخبة من أساتذة الجامعات بمصر وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وعدد من رجال القضاء المصري، والشركاء بمكاتب المحاماة الدولية، والخبراء التقنيين في تخصصات التكنولوجيا والاتجار في البشر والعدالة المناخية.

ولقد جاء تنظيم المؤتمر العلمي الدولي والذي انعقد على هامش مسابقة المحكمة الصورية لحقوق الإنسان، متسقًا مع استضافة مصر لأحد أهم التجمعات الدولية وهو مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 والذي انعقد في نوفمبر ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ، ومتماشيًا مع فلسفة الدولة المصرية ودورها التاريخي وكذلك الأهداف التأسيسية للجامعة البريطانية في مصر على يد مؤسسها الراحل محمد فريد خميس رحمه الله، الهادفة إلى التوسع الإقليمي والتعددية، وتعزيز القوة الناعمة للدولة المصرية إقليميًا في محيطها العربي والإفريقي.

وقد عُنيَ المؤتمر على مدار جلساته الخمس ومن خلال أبحاثه وما دار حولها من نقاشات علمية وقانونية بتسليط الضوء على قضايا العدالة المناخية والاتجار بالبشر والتنظيم القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأثر هذه المسائل على حقوق الإنسان، ومحاولة وضع الضوابط القانونية اللازمة لضبطها وتأطيرها، من منظور يحقق الحماية لحقوق الإنسان..

أهداف المؤتمر:

- على ضوء تعاظم اهتمام العالم في الوقت الراهن بمسائل حقوق الإنسان، وظهر هذا الاهتمام واضحًا في القارة الإفريقية، التي فطنت دولها إلى أهمية التعاون في هذا المجال.. ومن هذا المنطلق هدف المؤتمر الدولي إلى تسليط الضوء على بعض المسائل القانونية المهمة ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي تحظى باهتمام واضح على المستويين الإفريقي والدولي، وتثير في الوقت نفسه العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بها.
- وقد انصب جُل اهتمام المؤتمر على موضوعات بلا شك تنطوي على العديد من الإشكاليات القانونية التي تتماس مع بعضها وتخلق العديد من التحديات التي تحتاج إلى شحذ الجهود والأفكار البناءة لوضع الضوابط التنظيمية والإجرائية في إطار قواعد قانونية منظمة لهذه المسائل المتنوعة تتضمن توحيد الجهود الإفريقية في التصدي لها بما يحفظ حقوق القارة الإفريقية ومصالحها دوليًّا وعالميًّا.

المشاركون فى المؤتمر:

- حظي المؤتمر العلمي الدولي الثاني بمشاركة العديد من الشخصيات القانونية المصرية والإفريقية والعالمية، متضمنًا أساتذة جامعات، ودبلوماسيين، ومحامين، وقضاة، وخبراء من اختصاصات وخلفيات مختلفة، وعلى رأسهم البروفيسور مايكل جيرارد- مؤسس ومدير مركز سابين لقانون تغير المناخ بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والدكتورة عبير حداد- المستشار الاستراتيجي للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

ومديـر معهد التحول القانوني بألمانيا، والمستشار محمـد فودة – القاضي بدائرة الاستئنـاف بمحكمة القاهرة الاقتصادية، وقسـم مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفيرة الدكتورة نمرة نجم- مدير مرصد الهجـرة الأفريقي بالاتحاد الأفريقي، والدكتورة آن كوبي -الأستاذ المشارك بكلية الدراسـات التاريخيـة والمعاصرة بجامعـة سودرتورن بالسويـد، والأستاذ محمد النواوي- المحامي والرئيس التنفيذي السابق للشركة المصرية للاتصالات، والسيد جون آدامز- مديـر القسم القانوني الخاص بالخصوصيـة والذكاء الاصطناعي بشركة لينكـد إن (LinkedIn)، والدكتور طومسـون تشينغيتا- الأستاذ المشارك بكليـة القانون بجامعـة ليفربول جـون مورس بالمملكـة المتحدة، والدكتـور ماثيو هـول- الأستاذ المشـارك بقسم علم النفس بكلية الآداب بالجامعـة البريطانية في مصر، والبروفيسـور أندرياس بيستر- الأستاذ بكليـة الحاسبات والمعلومات بالجامعـة البريطانيـة في مصـر، والدكتور أليكـس أتاناسـوف – المدرس بكلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، والدكتورة نومالانجا ماشينيني- المدرس بكليـة القانون بجامعـة ويتواترسراند بجنوب أفريقيـا، والقاضي سامح عرابي- نائـب رئيـس محكمة النقض المصرية، حيث أثريـت جلسات المؤتمـر بأفكارهم ومناقشاتهم وأبحاثهم ومداخلاتهم فيما يتعلق بمحاور وموضوعات المؤتمر.

محاور المؤتمـر:

تضمـن موضـوع المؤتمر عددًا من المحـاور، من منظور حقوق الإنسـان، جاءت على النحو التالي:

✍ ركـز المحـور الأول علـى موضـوع العدالـة المناخيـة، وقـد أداره الأستـاذ لويـد كوفيا نائـب مدير مركز حقـوق الإنسان بجامعة بريتوريا بجنوب إفريقيـا، وتضمن عرضًا لثلاثة أبحاث وهم «مراعاة معارف الأفراد في سياسات التكيف لمكافحة تغير المناخ»،

و«لاجئو المناخ: تحليل شامل وقانوني لفهم الهجرة والنزوح الناجمين عن تغير المناخ»، و«التفاعل بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وتغير المناخ من خلال نهج حقوق الطبيعة وبناء العالم والتفكير التصميمي».

✍ تلاه المحور الثاني والذي ناقش مشكلة الاتجار بالبشر، وترأسه الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد- عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، وشمل بحثين، أولهما: عن «المعتقدات والممارسات الدينية في الاتجار واسترقاق النساء والفتيات في إفريقيا» والثاني: حمل عنوان «استخدام التعاون الأفريقي المتنامي لتعزيز الشفافية الضريبية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة بهدف إنهاء الاتجار بالبشر».

✍ وعني المحور الثالث والأخير بمسألة تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، حيث أدار الجلسة الأستاذ إبراهيم صبره- المدرس المساعد بكلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، والتي عُرض فيها أربعة أبحاث تطرقت إلى موضوعات عدة مثل «المسئولية الجنائية عن انتهاك الخصوصية المعلوماتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي»، و«تهديدات الذكاء الاصطناعي لحقوق المرأة: التداعيات والتشريعات»، و«مناقشة حول مفهوم استعمار البيانات الذي يسبق تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي للرقابة على المحتوى ويتخلل استخدامها»، و «الفجوة بين التنظيم الذاتي وتنظيم المحتوى: حالة انتهاك حقوق الصور على وسائل التواصل الاجتماعي».

توصيات المؤتمر:

فـي ضـوء ما تضمنته بحوث المؤتمر من توصيات، ومـن خلال ما زخرت به جلسات المؤتمر من مداخلات ومناقشات، خلص المؤتمر إلى جملة من التوصيات، أهمها:

أولاً - فيما يتعلق بالاتجار بالبشر:

- أهمية تضافر الجهود لإيجاد حلول فاعلة وملزمة لتنظيم جرائم الاتجار بالبشر، مثـل جرائم الاستغلال الجنسي، سواء للمرأة أو الطفل؛ لما تتسم به هذه النوعية مـن الجرائم بأنها عابرة لحدود الـدول، وتتم بسُبل شتـى، وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- ضرورة إيجاد آليات للتعاون الدولي الفعال في مواجهة تجارة الأعضاء البشرية، واستغلال الأطفال والنساء، ووضع الأطر القانونية الملزمة للحد منها.
- ضـرورة مواجهة التقاليد الثقافيـة المختلفة التي تسهم فـي الاتجـار بالبشر فـي أفريقيـا؛ حيث يتضمن بعضها تاريخًا من الاستغلال خلال الحقبة الاستعمارية، وتدريـب الأطفـال فـي المهن، والبيع فـي الشوارع، وزواج الأطفـال، ودفع المهور، وهيمنة الذكور، والتقاليـد الخاصة بكل بلد، مثل إجبار الفتيات الصغيرات على العبودية الطقسية أو (Trokosi) وهي العبودية إلى الآلهة والتي تمارس في غانا، و(Ukuthwala) وهو ما يعني خطـف الفتيات للزواج في جنوب أفريقيا، وختان الإناث، والإيمان بالسحر.
- ضـرورة مراجعة القوانين والممارسات الوطنية للتأكـد من اتساقها مع بروتوكول باليرمـو بشكل كامل من حيث التعريف الأوسع للاتجار بالبشر و / أو فيما يتعلق بالمـواد المتعلقة بالمنع وحماية الضحايا والتعاون؛ حيث إن معظم الدول الإفريقية أطراف في بروتوكول باليرمو وتعديلاته.

ثانيًا – بالنسبة لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي:

- أهميـة إجراء تعديـل تشريعي لقانون حمايـة البيانات المصري رقـم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، مقتضـاه إدراج عمليـات المعالجـة غير الآلية للبيانـات الشخصية ضمن

منظومة حمايتها، سواءً كانت بهدف إعدادها للتداول الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي، أو غير ذلك.

- أهمية إجراء تعديل تشريعي للمادة (٢) من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بإضافة تقرير المسئولية الجنائية لمتعهد الإيواء إذا توفر لديه العلم اليقيني بالطبيعة غير المشروعة للمحتوى المنشور من قبل الناشر الإلكتروني، ورغم ذلك أحجم عن إخطار السلطات أو التصرف فورًا لإزالته، أو جعل الوصول إليها مستحيلًا. وكذلك تقرير مسئوليته الجنائية عن مخالفة الالتزام المفروض عليه الذي يقضي بتأمين البيانات والمعلومات المحفوظة لديه.
- تعريف العاملين في مجالات جمع المعلومات والضبط والتحقيق في جرائم انتهاك الخصوصية المعلوماتية بالجوانب الأساسية لانعقاد المسئولية الجنائية – بأنماطها المختلفة – لمشغلي مواقع التواصل الاجتماعي.
- أهمية إيجاد آلية دولية تعمل على إخضاع مواقع التواصل الاجتماعي أثناء معالجتها للبيانات الشخصية لروادها لمجموعة من القواعد الفنية والقانونية المشتركة، التي تكفل الحق في الخصوصية المعلوماتية للمستخدمين.
- نشر الوعي المجتمعي بضرورة الحفاظ على خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتضييق دائرة متابعة الجمهور لمفردات الحساب الشخصي بواسطة التحكم في إعدادات الخصوصية.
- ضرورة تعزيز الأطر التشريعية الخاصة بمواجهة جرائم التزييف العميق للمواد الإباحية باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي تشكل تهديدًا جسيمًا خاصة لحقوق المرأة وينتج عنها أضرار ضخمة، وسد الفراغ التشريعي في بعض نواحي مواجهة مثل هذه الجرائم العابرة للحدود.
- ضرورة مواجهة التداعيات المقلقة لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الأساسية للأفراد حيث استثمر العديد من الشركات مثل جوجل وميتا في الذكاء الاصطناعي للسيطرة على العالم الافتراضي بما يستتبعه من مراقبة لوسائل التواصل الاجتماعي، والتعرف على بصمة الوجه، وتحديد طرق وكيفية

وصـول الأشخاص إلى المعلومـات ومشاركتهـا والتفاعل معها، وكذلـك مراقبة المحتـوى الذي ينشره المستخدمـون، حيث يمثل هذا تحد عالمي يوجب على الدول والشركات والمجتمع المدني العمل على ضمان أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تعزز حقـوق الإنسان وتحترمها بدلاً من تقويضهـا وتعريضها للخطر. حيث إن الذكاء الاصطناعي لا يزال يشكل تهديدات خطيرة مثل تفاقم المحتوى الذي يحض على الكراهية عبر الإنترنت، والقرارات الآلية غير العادلة، والتحيز الراسخ، لا سيما بسبب غياب الشفافية والمساءلة والضمانات.

- ضـرورة الوصـول لإطـار تنظيمـي شامـل يعالـج التداعيـات الخطـيرة للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان نظرًا للاستخدام العالمي واسع النطاق لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- أهميـة مراجعـة أدوات الرقابـة علـى المحتوى التـي تعمل بالـذكاء الاصطناعي والمنتشـرة على منصات التواصل الاجتماعي والتي تؤثر سلبًا على حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت مثل حرية الرأي والتعبير والخصوصية والحـق في السمعة والحماية مـن الاستغلال والانتهاك الجنسي، حيث إن أدوات الرقابـة على المحتوى تعاني من احتكامهـا إلى قواعد غامضة تفتقر إلى الإشارة إلى حقوق الإنسان في كثير من الأحيان كما أن وضعها يتم من قبل جهات خاصة تخضعها لمصالحها المباشرة.

ثالثًا - فيما يتعلق بالعدالة المناخية:

- فيما يتعلق بالهجرة والتشرد بسبب تغير المناخ، يوصى بضرورة وجود استجابات مالية للهجرة الناجمة عن تغير المناخ، مما يعني أنه يتعين على جميع القطاعات العامـة والخاصة وغـير الربحية دعم صنـدوق الأمم المتحـدة المركزي لمواجهة الطـوارئ وصنـدوق المناخ الأخضـر بالتحالف مع الدول التـي تقبل لاجئي المناخ للمساعدة في إعادة التأهيل وإعادة التوطين.
- وجود حاجة واضحة لتوسيع تعريف «اللاجئ»، حيث توجد حاجة إلى إطار قانوني دولي لاستيعاب حماية لاجئي المناخ. علاوة على ذلك، من الضروري اعتماد فكرة سيادة القانون البيئي.

- يجب أن تأخذ القوانين الوطنية في الاعتبار الإجهاد البيئي كأحد المعايير في إدارة الحكم لتحليل وتجاوز الوتيرة السريعة لتغير المناخ، الأمر الذي سيزيد من عدد لاجئي المناخ في المستقبل القريب.
- يجب أن تتحمل الحكومات والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وأن تعمل على جميع المستويات لاستيعاب ظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤثر على البشرية.
- اقترح المشاركون بالمؤتمر العديد من التدخلات بما في ذلك استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المتجددة، والحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والتزامات أكبر من جانب الدول في معالجة أزمة المناخ، والمزيد من المسؤولية من قبل الشركات التجارية في التعدين والسيارات وقطاعات التصنيع في الحد من انبعاثات الغازات واستراتيجيات التكيف للتعامل مع آثار تغير المناخ.
- أكد المشاركون ضرورة معالجة التحديات التي يفرضها التغير المناخي مثل الافتقار إلى المساءلة والتمويل وضعف القيادة وضعف الأطر المؤسسية وارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة. كما أكدوا ضرورة أن يتحد العالم وأن يواجه هذه التحديات للتغلب على الآثار الضارة لتغير المناخ. كما يجب على الدول الغنية أن تفي بالتزاماتها تجاه تمويل المناخ، ويجب أن تكون الدول المتلقية مسؤولة وشفافة في كيفية استخدامها للمنح والقروض في إجراءات التكيف.